انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)

The impact of the agricultural financing policy on the performance of the agricultural sector in Algeria in the period (2000-2018)

ط.د. الماحي ثورية[1]
مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية
جامعة البليدة 2- الجزائر
elmahit2001@yahoo.fr

د. أوزال عبد القار
مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية
جامعة البليدة 2- الجزائر
kaderdz67@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/11 تاريخ النشر: 2020/06/03

Abstract:
The objective of this study is to evaluate the impact of the agricultural financing policy adopted by the state in the context of agricultural policies since 2000 on the performance of the agricultural sector through performance indicators that show the extent of the contribution of agricultural financing to economic development and to achieving food security. . We have adopted indicators to measure the performance of the agricultural sector. Indicators related to the contribution of agriculture to the national economy and to external exchanges, which are the agricultural added value in the gross domestic product, the contribution of agricultural exports to total exports, the rate of agricultural export coverage of total imports, as well as the contribution of agricultural employment to total employment and Food security and nutrition security indicators. Our study concluded that the agricultural financing policy adopted by the state failed to achieve improvement in the performance of the agricultural sector and did not contribute to the development of its contribution to economic development or to achieving food and nutritional security.
Key words: Finance, performance, value added, agriculture, food security.

مقدمة:

يعتبر التمويل هو الدعامة الأساسية لإنجاح أي قطاع. وقد مرت الزراعة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال عمدت فيها إلى دعم القطاع الزراعي بغرض تنمية مخرجاته وتحقيق الأمن الغذائي. وقد انتهجت بعد الاستقلال سياسة التسيير الذاتي بطابعها الاشتراكي الموجه وبمطلع سنة 2000 عادت الدولة إلى عهد جديد من التسيير يعتمد على التخطيط وقائم على التطوير الفعلي للقطاع الزراعي بدعم المستثمرات الزراعية و التنمية الريفية فقد أطلقت الدولة برنامج التنمية الفلاحية سنة 2000 ثم برنامج التنمية الفلاحية و الريفية، كما تبنت الدولة سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتدعم القطاع و التنمية الزراعية و الريفية المستدمتين منذ سنة 2009. في طل هذه السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة منذ مطلع سنة 2000 اتبعت من خلالها سياسة لتمويل القطاع الزراعي، سنحاول من خلال هذا الورقة البحثية أن نقوم بتقييم لكفاءة أداء القطاع الزراعي التي هي بمثابة أهداف لسياسة التمويل لبرامج السياسات الزراعية المنتهجة من طرف الدولة في الفترة من 2000 إلى 2018 .

سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: "**ما هي سياسات التمويل الزراعي التي انتهجتها الدولة في الفترة من سنة 2000 الى 2018 وكيف كان انعكاسها على كفاءة أداء القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ؟**"

يتفرع عن هذا التساؤل بعض الأسئلة الفرعية وهي:

[1] المؤلف المرسل: الماحي ثورية: elmahit2001@yahoo.fr

– ما هي سياسة التمويل لبرامج تنمية القطاع الزراعي المتبعة من طرف الدولة للفترة من 2000 الى 2018 ؟

– ما هي الأهداف الإستراتيجية التي استهدفها التمويل الزراعي من خلال برامج التنمية الفلاحية والريفية ؟

– هل حقق التمويل الموجه لهذه البرامج أهدافه الإستراتيجية ؟

فرضية الدراسة : للإجابة على هذه الإشكالية نفترض أن الدولة لم تولي اهتماما كبيرا بالزراعة من حيث التمويل مقارنة بالقطاعات الأخرى و هذا أثر سلبا على أداء القطاع الزراعي.

هدف الدراسة: تهدف دراستنا إلى تقييم جدوى سياسة التمويل الزراعي في تحقيق تنمية القطاع الزراعية من خلال تطور مؤشرات أداء القطاع الزراعي المتعارف عليها وتعتبر أهمها هي، مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام، وفي المبادلات التجارية، تحقيق الاكتفاء الذاتي، تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

المحور الأول: سياسة التمويل الزراعي في الجزائر

يتطلب تمويل التنمية الزراعية والريفية مؤسسات وآليات قادرة على تعبئة الاحتياطات المالية. يعتبر التمويل عن طريق الإقراض الزراعي مهما جدا في معظم الدول خاصة الصناعية كما يؤكد ذلك Joseph Stiglitz "في معظم الدول، الأموال الخاصة تمثل مصدرا ضعيفا للتمويل الجديد". بينما معظم الدول السائرة في طريق النمو وعلى رأسها الجزائر يمثل التمويل الغير رسمي أهم مصدر للتمويل الفلاحي، كما يؤكد ذلك" علي داودي" مشيرا أنه لم تمثل القروض الزراعية من التمويل الفلاحي سوى نسبة لم تتعدى 2.2% سنة 2015 وباقي التمويل فهو غير رسمي[1].

يتم تمويل القطاع الزراعي في الجزائر وفق ثلاث أشكال هي:

- التمويل الرسمي: و هو التمويل المحلي الذي تؤطره الدولة بمؤسساتها و تشريعاتها و له مصدرين، التمويل بالميزانية و التمويل البنكي بالقروض
- التمويل الغير رسمي: و هو تمويل محلي يقوم به المنتجين من مصادر خاصة غير رسمية.
- التمويل الخارجي: وهو تمويل عبر مصادر خارجية، و قد طورت الدولة هذا النوع من التمويل منذ بداية سنوات 2000.

أولا: التمويل الموازني: أي الرسمي، تخصص الدولة ميزانية سنوية خاصة للاستثمار الزراعي تأخذ فيها ميزانية التجهيز حصة أكبر من التسيير غالبا، تتضمن خاصة تجهيزات كبرى كبناء السدود وتهيئة الأحواض وترميم قنوات الري، استصلاح الأراضي.. تضم ميزانية الدولة للزراعة كل من ميزانية التجهيز وميزانية التسيير وهبات الصناديق الممولة للقطاع.

عرف الاستثمار الزراعي تطورا مشهودا بعد التحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وكذلك بصدور قانون الاستثمار 93-12 سنة 1993. [2]خصصت الدولة سنة 2000 ميزانية قدرت بمبلغ 52.2 مليار دينار، بعدما كانت قد خصصت سنة 23.16 مليار دينار سنة 1995 [3]وبعدها ارتفعت المخصصات إلى 76.3 مليار سنة 2005، و وصلت الى 181.55 مليار سنة 2010. [4]في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 خصصت الدولة ميزانية كلية للقطاع الزراعي قدرت بمقدار 1041.28 مليار دينار بمعدل 65.08 مليار لكل سنة.[5] التطور في مخصصات الاستثمار كان بمعدل نمو متوسط في حدود 300%. تخصص الدولة ميزانية سنوية للاستثمار الزراعي تمثل من 15 الى 20% من الاستثمارات الكلية تختلف من سنة لأخرى. و تمثل هذه الميزانية ما يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التمويل البنكي:

منذ سنة 1963 أخذت الخزينة العمومية على عاتقها التمويل الزراعي إلى أن جاءت سنة 1967 و بموجب الأمر رقم 66-78 تم تكليف البنك الوطني الجزائري بهذه المهمة. وقد قام البنك بعدة تعديلات لإنعاش الاستثمار الزراعي حيث قام بتخفيض معدلات الفائدة على

القروض إلى 4% للقروض القصيرة و 3.5% للقروض متوسطة الأجل، و 2.5% للقروض طويلة الأجل التي تقل مدة سدادها عن 10 سنوات.

تم إنشاء سنة 1982 بنك القلاحة و التنمية الريفية BADR، الذي تولى مهام البنك الوطني الجزائري BNA والذي أخذ استقلاليته سنة 1990 مع إلزامه بتحقيق التوازن. يمنح بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروضا للفلاحين، لكن بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و تراجع الموارد المالية. انخفضت القروض الممنوحة من 5.3 مليار دينار في 1988/1987 إلى 1.8 مليار دينار سنة 1991/1990 [6]، و تراجعت كذلك قدرة السداد من طرف المزارعين. يعود سبب ارتفاع القروض الممنوحة سنة 1987 إلى إلزام الدولة البنك بمنح الفلاحين قروضا دون ضمانات لتشجيع المستثمرات على الاستثمار بعد إعادة هيكلتها بموجب القانون 87/19 . ويعود سبب انخفاض القروض انطلاقا من سنة 1990 بعد إصلاح المنظومة المصرفية بموجب قانون القرض والنقد 90-10 والذي يقوم على بندين أساسيين:[7]

- تكريس آلية الفصل بين الجهاز التنفيذي و هيئات النقد و القرض.
- تكريس آلية إلغاء احتكار الدولة للقطاع المصرفي.

رغم ايجابيات قانون القرض والنقد خاصة بفتح الباب أمام الاستثمار المحلي والأجنبي لكنه كان سلبيا على القطاع الزراعي نظرا لدرجة الرقابة على النشاط البنكي التي فرضها عند طلب المزارعين للقروض، حيث أضعف هذا الإجراء من علاقة المزارع بالبنك. كما ارتفعت أسعار الفائدة منذ 1990 بعد تحريرها لتصبح تتراوح بين 13% و 23.5% [8]، وقد تسببت هذه السياسة البنكية في تهميش صغار الفلاحين.

في مرحلة التسعينات بلغ حجم الديون البنكية التي عجز الفلاحون عن سدادها حوالي 40 مليار دينار مما دفع بالدولة إلى تجميد الديون وإحالة استحقاقاتها للخزينة العمومية و دفع بالدولة إلى العودة للتدخل بصيغة البرامج التنموية، حيث سنة 2000 أطلقت البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، يعدل بعدها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، فبرنامج التجديد الفلاحي والريفي. من خلال هذه البرامج استطاع الفلاح تحسين عوائده المالية نسبيا بتطور النظام البنكي خاصة وبإنشاء كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوالصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA. حيث عمدت البنوك الوصول إلى كل المناطق وتعميم نشاطاتها على كل الفلاحين، لكن الواقع كان عكس التطلعات حيث بمطلع سنة 2000 فقط 10% من الفلاحين الذين توصلوا للحصول على القروض ومعظمهم في المناطق الشمالية من الدولة.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل الاستثمار الزراعي مستخدما أساليب متنوعة و أنواع من القروض هي:

1. **قرض الرفيق:** هو قرض للاستغلال موسمي يمنح للفلاحين والمربين بغرض شراء المدخرات الفلاحية من بذور، شتلات، أسمدة، مبيدات الحشرات. و بغرض شراء الأعلاف للحيوانات وتوفير العلاج والأدوية والمعدات البيطرية والتلقيح الاصطناعي وشراء المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لاستخدامها في فترات الندرة، شراء معدات التعبئة و التغليف... مدة القرض من 6 إلى 24 شهر بدون فوائد[9]. الفلاح الذي يتمكن من السداد قبل السنتين يضمن له البنك (BADR قرضا للعام المقبل.
2. **قرض التحدي:** هو قرض استثماري مدعم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في اطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو تجهيز و استغلال الأراضي التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت ذات ملكية خاصة أو عامة. قرض التحدي هو قرض متوسط الأجل (من 3 إلى 5 سنوات)، أو قرض طويل الأجل من 8 إلى 15 سنة، يتكفل الفلاح أو الجماعة بنسبة 10 أو 20% من القرض حسب المدة ومساحة المستثمرة[10]. سعر الفائدة على القرض التي يتحملها الفلاح هي 1% و ترتفع الى 3 حتى 5.25% في حالات التأخر في السداد. النشاطات الممولة بالقرص هي:

- النشاطات المخصصة لتجهير وحماية التربة.
- عمليات تنمية موارد الري الزراعي واقتناء تجهيزات و معدات الإنتاج من مدخلات و تجهيز الإسطبلات وإنشاء المشاتل...

3. **قرض التحدي الفيدرالي**:هدف هذا القرض هو تقوية البنية التحتية للقطاع الفلاحي المتخصصة في تخزين وعمليات الجمع وتوزيع المنتجات الفلاحية، تمويل الصناعات التحويلية في الأرياف والمستثمرات، وكذا تمويل الصادرات الفلاحية في عمليات النقل، التخزين والتعبئة. يصل القرض إلى 200 مليون دينار.

4. **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: موجه هذا القرض للفلاحين الشباب الذين يزيد أعمارهم عن 18 سنة بهدف تشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاطات الإنتاجية والخدماتية الزراعية. مدة القرض 8 سنوات مع إمكانية تمديد آجال الدف بثلاث سنوات. يعطي البنك القرض تحت ضمانات ويتكفل بتمويل 70% من حجم المشروع و تمنح الدولة دعم للفلاح يصل إلى 29% من حجم القرض، أما 1% المتبقية فهي عبارة عن مساهمة شخصية للفلاح.

5. **القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**: هو قرض استثماري طويل الأجل لتمويل المؤسسات الصغيرة الناشطة في الزراعة، موجه للشباب البطال الذي يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة. تمويله يتم بنفس صيغة القرض المصغر المدعم ANGEM.

6. **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**: هو قرض طويل الأجل موجه لتمويل كل المشاريع الفلاحية لفئة الفلاحين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة، و يمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان مالك الأرض و المشروع. يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الموجه إلى الفلاح في إطار برنامج CNAC.

ثالثا: التمويل الغير رسمي: رغم كل الإصلاحات التي بادرت بها الدولة من أجل إصلاح المنظومة المصرفية إلا أن أقل من 3% (2.2%) من الفلاحين الذين تحصلوا على قروض بنكية سنة 2015. [11] نجد أن الفلاحين يلجؤون بصورة كبيرة للتمويل الغير رسمي أي لا يخضع لرقابة البنوك و يأخذ ثلاث أشكال: [12]

- تسبيق الدفع على المحصول في الحقل : حيث يدفع المشتري للمزارع ثمن المحصول المنتظر في الحقل.
- قرض المورد : هي عملية اقتناء المزارع لأحدى المدخلات أو الخدمات الزراعية من المورد والدفع يكون بعد أجل نقدا، في غضون أسبوع أو بعض الأشهر.
- التمويل بواسطة جمعية للإنتاج : هنا الفلاح يتشارك مع مالك للأرض بجزء من المدخلات ويحصل على نسبة من الإنتاج تتناسب مع قيمة مشاركته في المدخلات على شكل محصول.
- الاقتراض من الأفراد : وهي طريقة تقليدية في التمويل الغير رسمي.

رابعا: التمويل الأجنبي:

تحاول الدولة منذ مطلع سنة 2000 تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات حيث عدد المشاريع من الاستثمار الأجنبي الزراعي للفترة من سنة 2002 إلى 2017 بلغ 13 مشروعا بمبلغ 5768 مليون دينار ما يمثل 1.44% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي و 0.23% من إجمالي مبالغ الاستثمار الأجنبي. كما حقق هذا الاستثمار الأجنبي الزراعي 641 منصب شغل لنفس الفترة. يعتبر هذا الاستثمار ضئيل جدا إذا ما قورن بالاستثمار الأجنبي في الصناعة الذي يشارك بحصة 81.37% من قيمة الاستثمارات الأجنبية الكلية.[13]

المحور الثاني: الأهداف الاستراتيجية لسياسة التمويل الزراعي في الفترة 2000-2018

اندرجت سياسة التمويل للقطاع الزراعي في هذه الفترة ضمن البرامج التي مولتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد عشرية طويلة من الاخفاقات و المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الدولة، حيث عرف القطاع الزراعية البرامج التنموية التالية:

أولا : البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA :

جاءت مخصصات التمويل الموازني التي وجهتها الدولة لهذا البرنامج ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004).

هدفت الدولة الى تخصيص غلاف مالي قدره 525 مليار دينار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي توجه كالآتي

- دعم الاصلاحات بمقدار مالي يعادل 45 مليار دينار و يمثل 8.6% من التمويل الاجمالي للبرنامج
- الزراعة والصيد، كان سيخصص لهما مبلغ 65.3 مليار دينار يمثل 12.4%
- دعم التنمية المحلية بمبلغ يكافئ 114 مليار دينار و يمثل 21.7%
- الأشغال الكبرى للبنى التحتية بمبلغ يعادي 210.5 مليار دينار و يمثل 40%.
- التنمية البشرية كانت ستدعم بمبلغ يعادل 90.2 مليار دينار و يمثل 17.2%.

في الواقع لقد ضخت الدولة ميزانية تقدر بمبلغ 2033 مليار دينار لتمويل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و حافظت على نفس الأولويات القطاعية في التمويل لكن مع غلاف مالي يقدر بمبلغ 75.53 مليار دينار للزراعة والصيد حيث مثلت نسبة 18.7% من ميزانية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (الزراعة و الصيد البحري و قطاع المياه حازت على ميزانية تجهيز اجمالية تقدر ب 326.35 مليار دينار.[14]

أرادت الدولة من خلال التمويل الموجه للبرنامج الوطني للتنمية الريفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية و التي تجتمع في المحاور الثلاث التالية:

أ- الأهداف على المستوى الوطني الكلي: تتمثل في

- تحسين مستوى الأمن الغذائي بتغطية الطلب على الغذاء بالإنتاج الوطني،
- اتاحة السلع الغذائية للمجتمع بكميات وفيرة و نوعيات مناسبة أي تحقيق الأمن الغذائي و التغذوي.
- تحقيق استقرار المجتمعات الريفية، خلق فرص التشغيل.
- حماية البيئة في الهضاب و المناطق الجبلية و الصحراوية.

ب- الأهداف القطاعية للرفع من مستوى الانتاج : تحسين الانتاج الزراعي بتطوير امكانيات الانتاج و المدخلات و المعدات و تثمين القدرات و التحكم في المعوقات الطبيعية. تحسين استغلال الأراضي في المناطق الجافة و الشبه جافة و توجيهها لزراعة الأشجار و الرعي بدل تركها بور عرضة للتعرية و التصحر.

ج- الأهداف القطاعية بغرض تعبئة موارد جديدة لصالح الزراعة : بتوسيع المساحة الزراعية المستغلة عن طريق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، محاربة التصحر و تثمين المناطق الجبلية و التشجير، اعادة بعث الاستثمار الزراعي.

ثانيا : البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2002-2009):

يتم تمويل هذا البرنامج ضمن برامج المرافقة للتنمية الاقتصادية الشاملة، أي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو PSCE (2005-2009). خصص للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية غلاف مالي بمقدار 300 مليار دينار- بمتوسط سنوي يعادل 60 مليار دينار- من الميزانية الموجهة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تم تخصيص فقط لبرنامج تنمية الهضاب

العليا 47.327 مليار دينار.[15] أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي تضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية التي سطرت لها الدولة الأهداف التالية:

- دعم و تثمين المنتجات الوطنية، توسيع المساحة الزراعية المستغلة
- المساهمة في خلق مناصب شغل دائمة.
- دعم النمو في القطاع في فروعه الأولى أي الإنتاجية وفروعه النهائية أي التصنيع الزراعي و الغذائي.
- تطوير الأنشطة الزراعية وخلق مستثمرات زراعية جديدة.
- محاربة التصحر وتطوير الرعي والزراعة في السهوب والمناطق الشبه جافة.
- حماية السدود من التوحل عن طريق التشجير و مكافحة الانجراف عند الأحواض المائية في مدخل السدود.
- تقوية القدرات المؤسساتية لتأطير القطاع و ضع آليات فعالة لتتبع وتقييم البرامج.

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي: جاء هذا البرنامج بموجب قانون التوجيه العقاري الصادر في 3 -08-2008. تضمن تمويل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي في البرنامجين الخماسيين(2014-2010) و(2019-2015) حيث وجه للتجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي يعادل 1380.209 مليار دينار من الميزانية المخصصة للبرنامج الخماسي (2014-2010) والمقدرة ب 13290.628 مليار دينار أي بنسبة تعادل 10.38%.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أو ركائز، وإطار تحفيزي للركائز الثلاث :[16]

I: التجديد الريفي: يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين. تسعى هذه المشاريع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات . يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء. يقوم على المشاركة المجتمعية و يعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين، القروض. و نجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء، تثمين التراث الثقافي....)، بترقية التداخل القطاعي.

II : التجديد الفلاحي: يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي: الحبوب، الخضر الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، اقتصاد المياه.

III : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT:

جاء هذا البرنامج لتقوية القدرات البشرية و التقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- الاستثمار في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

IV: الإطار التحفيزي: وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة والموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي. تتمثل هذه الأدوات في التالي:

- اعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
- وضع اجراءات واضحة و تحفيزية للاستثمار الخاص و لتشجيع التصدير.
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري و الأصول العقارية.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي....)
- تنظيم و استقرار الأسواق.

المحور الثالث: انعكاس سياسة التمويل الزراعي على مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر

يمكن الاستدلال على انعكاسات سياسة التمويل المنتهجة من طرف الدولة على أداء القطاع الزراعي من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

أولا : تطور مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام: يعتبر مؤشر مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام مهما، يمكن الاستدلال من خلاله على تطور الناتج المحلي الخام الزراعي ومدى أهميته في تحقيق الثروة المادية في الاقتصاد الوطني.

الجدول1: تطور مساهمة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي للفترة (2001-2017)، *(PIB بالمليار دولار جاري)*

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017
VAA/PIB%	8.77	9.22	9.44	7.54	6.58	8.46	8.77	10.28	11.57	12.2	12.27
PIB	54.79	56.7	85.3	117.02	171	161.2	209	213.8	165.9	160.1	167.5

المصدر: معطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org

الشكل1: تطور مساهمة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي و تطور الناتج المحلي الخام (2000-2017)، و تطور سعر البترول (PIB= 10^{-1} مليار دولار جاري- سعر برميل البترول=10^{-1} دولار أمريكي)

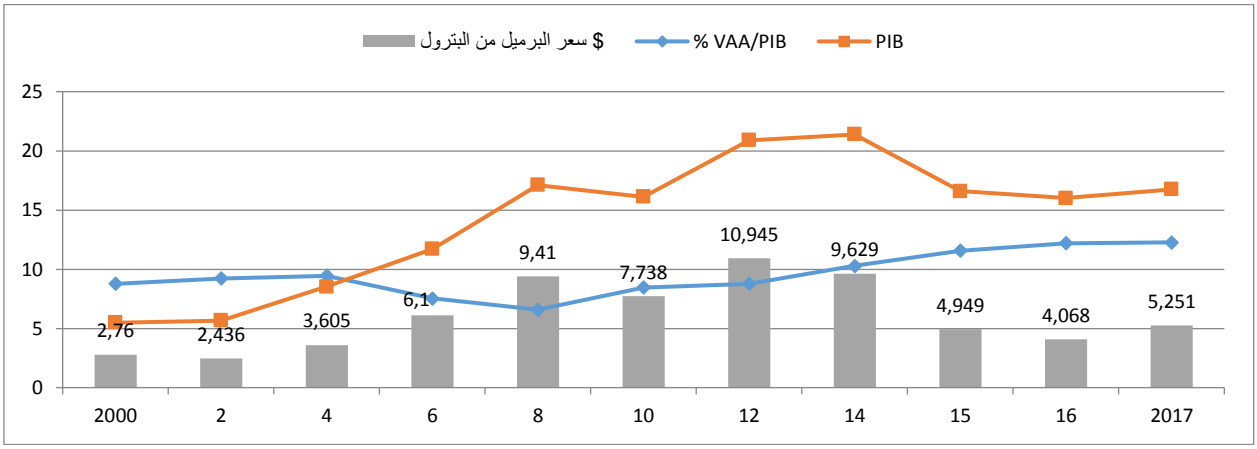

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول و بالنسبة لتطور أسعار البترول على الرابط https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960/ تم التصفح 20-08-2019 على الساعة h21

رغم السياسات الزراعية الضخمة التي تبنتها الدولة انطلاقا من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من سنة 2000 إلى 2008 ثم سياسة التجديد الريفي سنة 2009 والتي ضخت فيهم الدولة أموالا وأطلقت من خلالها برامجا مهمة أهمها البرامج الجوارية للتنمية التي مست السهول والتلال والمناطق الجبلية. إلا أننا نستنتج وجود علاقة عكسية بين تطور الناتج المحلي الخام ونسبة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الخام كما يوضح الشكل التالي هذه العلاقة العكسية حيث عندما يرتفع PIB تنخفض مساهمة الزراعة في هذا الأخير و يمكن ملاحظة ذلك بالنسبة لسنوات 2006 و2008، 2012، 2015، 2016. هذا يعني أن تطور الناتج المحلي الخام مصدره الأساسي هو المحروقات وليس الزراعة، حيث بتراجع عائدات النفط في الفترة بعد 2014 انخفض في نفس الفترة الناتج المحلي وتركت المجال لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام لترتفع. وبالتالي فالعلاقة حسابية وليست اقتصادية.

ثانيا: تطور مساهمة الصادرات الزراعية و الغذائية في الصادرات الإجمالية

يبين هذا المؤشر من جهة تطور الفائض الزراعي وبالتالي تطور الصادرات الزراعية و من جهة أخرى مساهمتها في الصادرات الكلية أي مساهمتها في العملة الصعبة والمبادلات الخارجية.

من خلال المعطيات التالية يمكن أن نستنتج ارتفاع الصادرات الزراعية ابتداء من سنة 2009 واستمر التحسن لكل الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018. يمكن إرجاع هذا التطور الايجابي للصادرات الغذائية إلى سياسة التجديد الريفي التي تبنتها الدولة ومن بين أهدافها تطوير الصادرات الزراعية. حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 28 مليون دولار سنة 2001 إلى 113 مليون دولار سنة 2009 ثم إلى 355 مليون دولار سنة 2011 ثم إلى 373 مليون دولار سنة 2018. لقد ارتفعت الصادرات الزراعية الغذائية من 2009 إلى 2018 بنسبة تقارب 70%.

الشكل2: تطور نسبة الصادرات الزراعية و الغذائية من الصادرات الكلية (%) من 2001 الى 2018 *(الوحدة: مليون دولار أمريكي)*

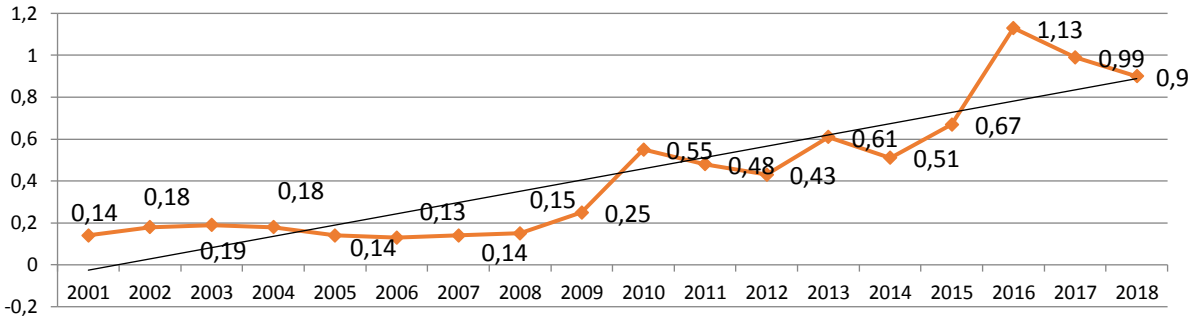

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

الارتفاع في مساهمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية لا يعود فقط لارتفاع الصادرات الزراعية بل كذلك للانخفاض الذي عرفته الصادرات الكلية منذ 2014- من 73489 مليون دولار سنة 2011 الى 41168 مليون دولار سنة 2018- نتيجة انخفاض قيمة صادرات البترول.

ثالثا: تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية:

يبين هذا المؤشر تطور الواردات الغذائية، و التي نستدل من خلالها عن مدى تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية.

الجدول2: تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية للفترة (2000-2018) *الوحدة بالمليون دولار*

	الواردات الزراعية الغذائية	الصادرات الزراعية الغذائية	التغطية ص/و
2000	2415	32	0.01
2004	3597	59	0.01
2008	7813	119	0.01
2012	9022	315	0.03
2014	11005	323	0.02
2016	8223	327	0.03
2017	8438	349	0.04
2018	8573	373	0.04

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

رغم تطور الصادرات الزراعية منذ سنة 2009 إلا أن معدل التغطية لم يتحسن بصورة كبيرة بل ارتفع من نسبة 0.01% ليستقر بين نسبتي 0.03% و 0.04% وهذا رغم ارتفاع الصادرات الزراعية و تراجع الوارادات الزراعية نوعا ما في الثلاث سنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي نسبيا وترشيد الدولة للواردات الغذائية بسبب تراجع الايرادات النفطية في السنوات الأخيرة.

رابعا: انعكاس التمويل الزراعي على التشغيل الزراعي:

استطاعت الدولة من خلال هذه البرامج استحداث العديد من مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2012 هي كالآتي:

- برنامج استصلاح الأراضي بالامتيازAPFA وهو برنامج يمكن الفلاحين من امتلاك عقارات زراعية بعقود الامتياز مقابل استصلاح هذه الأخيرة. و قد ساهم هذا البرنامج بنسبة 8.2% من مجموع البرامج في خلق مناصب شغل لهذه الفترة.
- الشرطة لتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية CDARS: استطاع هذا البرنامج خلق نسبة 0.09% من مجمل مناصب الشغل
- برنامج اعادة التعديل و تطوير الشعب وهو برنامج خاص بتعديل الشعب الفلاحية و تطويرها، ساهم البرنامج بنسبة 27.17% في عدد المناصب المستحدثة.
- اللجنة العليا لتنمية السهوب. HCDS: ساهم هذا البرنامج في استحداث 43.32% من مجمل مناصب الشغل
- البرنامج القطاعي للتنمية والبرنامج البلدي للتنمية PSD, PCD ساهم هذان البرنامجين بنسبة 2.92% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة.
- البرامج الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI. ساهمت هذه البرامج بنسبة 2.92%

الشكل3: مناصب الشغل المستحدثة في الزراعة حسب كل برنامج في الفترة 2000-2012

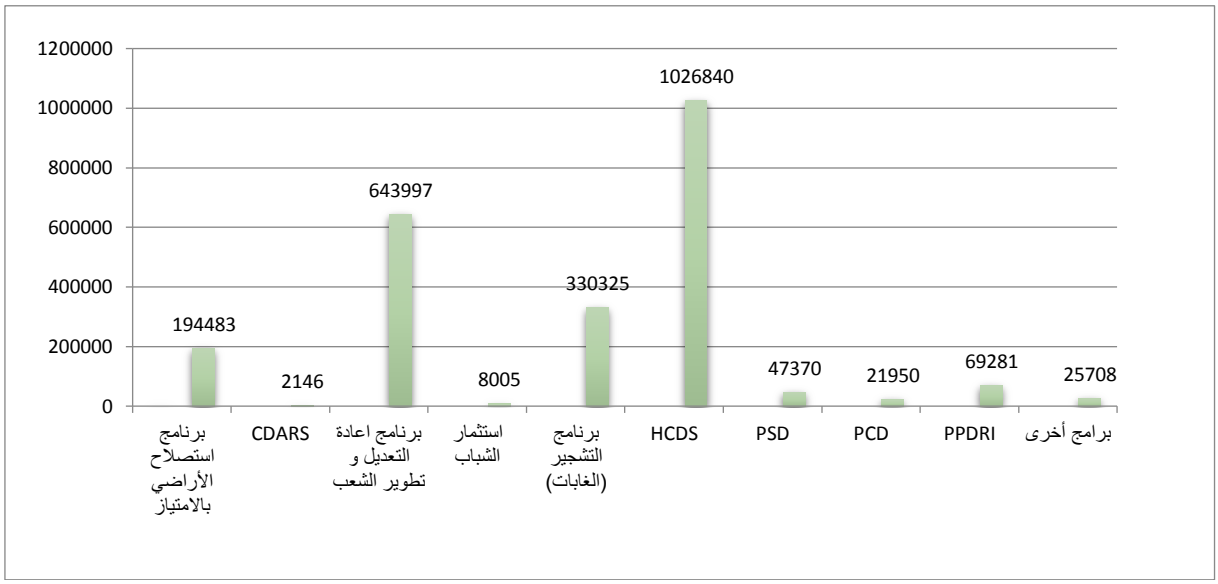

Source : Bouchakour Radhia, l'impact du PNDA sur l'emploi agricole : cas de la pluriactivité des ménages agricoles en Algérie, thèse de doctorat en sciences agronomiques, ENSA, Alger, 2014, P80.

الشكل4: تطور اليد العاملة في الزراعة من 2000 الى 2016

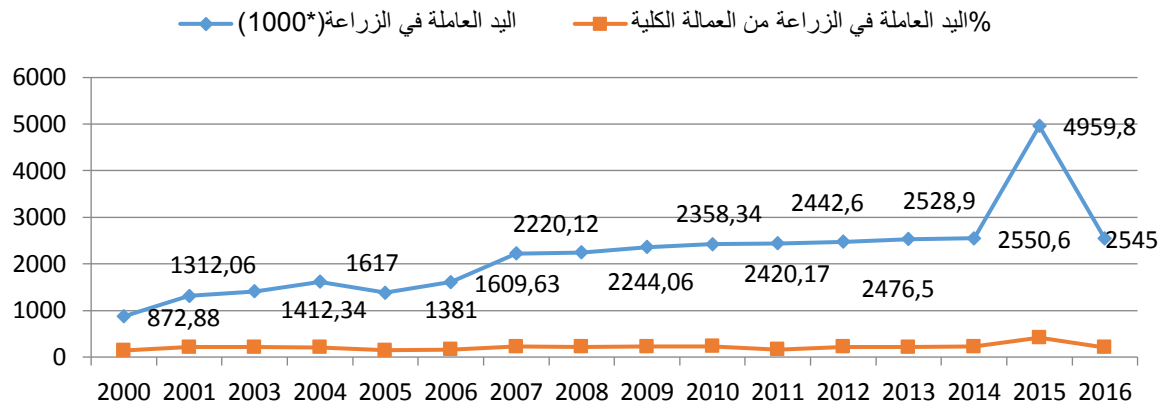

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 26 الى 37 من اصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ارتفعت اليد العاملة في الزراعة خاصة خلال الفترة من 2005 الى 2014 من 1381000 عامل الى 2550600 عامل الى الضعف تقريبا بينما ارتفعت نسبة هذه العمالة الزراعية في العمالة الكلية من 14.2% سنة 2000 الى 22.27% سنة 2007 وأصبحت تمثل سنة 2016 حوالي 21% بعدما مثلت سنة 2015 بـ 41.57% من العمالة الكلية وهذا بارتفاع العمالة المؤقتة هذه السنة .

خامسا: واقع الأمن الغذائي والتغذوي في الجزائر:

سنعرف بالأمن الغذائي والتغذوي من خلال مجموعة من المؤشرات و التي حتما ستعكس نتائج السياسات الزراعية التمويلية التي اتبعتها الدولة على واقع الغذاء و التغذية في الجزائر.

أولا: تطور وفرة الغذاء في الجزائر: اخترنا لمعرفة مدى وفرة الغذاء و تطورها في الجزائر وكذلك إمكانية الحصول على الغذاء مجموعة من المؤشرات تدلنا على مستوى الأمن الغذائي هي:

1- **تطور الاكتفاء الذاتي من الغذاء:** من خلال هذا المؤشر نتعرف على مدى تغطية الإنتاج الزراعي الوطني للطلب المحلي على الغذاء أو الاستهلاك و بالتالي سنتعرف على تطور الإنتاج الزراعي لأهم السلع الغذائية ومدى تلبيتها للطلب المتزايد وكذلك مدى اللجوء للواردات لتغطية الطلب على الغذاء. هذا المؤشر مهم جدا لتقييم انعكاس السياسات الزراعية على خفض التبعية الغذائية.

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{كمية أو قيمة الطلب على الغذاء}}{\text{الانتاج المحلي لهذه السلعة الغذائية}} \times 100$$

تعتبر مادة الحبوب وخاصة القمح الصلب واللين مصدر غذاء أساسي للجزائريين لذا تولي الدولة لهذه المادة أهمية كبيرة إلا أن اللجوء للسوق الدولي لتغطية الطلب المتزايد عليها استمر في الارتفاع .

الجدول3: تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية النباتية (%) (2000-2016)

	الحبوب	القمح/الدقيق	الذرى	الأرز	الشعير	الدرنات	البقوليات	السكر	الزيوت و الشحوم	الخضر	الفواكه
20002004	22.5	30	0.04	0	71.4	93.8	22.9	0	9.75	99.5	92.8
2005	29.8	29.7	0.05	0	87.8	96.8	19.3	0	9.97	99.6	90.7
2007	33.7	33.4	0.07	0	95.4	88.2	20.8	0	5.1	99.7	88.9
2009	39.8	34	0.03	0	95.4	95.4	26.8	0	12.12	99.6	89.7
2011	31.9	33.5	0.02	0	87.3	97.1	27.6	0	13.3	99.7	91.4
2013	39.6	40.7	0.1	0	82.2	98.5	34	0	14	99.7	82.3
2014	21.6	24.7	0.1	0	54.3	97.4	38.9	0	5.6	99.6	90.2
2015	21.3	23.8	0.1	0	57	96.7	31.7	0	7.7	99.6	92
2016	18	19.1	0.1	0	50.5	98.3	31	0	8.7	99.6	94.8

المصدر: الكتاب السنوي للإنتاج الزراعي 26 الى 37 من اصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

انخفض معدل الاكتفاء الذاتي في نهاية التسعينات ليصل إلى 25.12% في الفترة 1998-2002[17] كأدنى قيمة له 22.5% سنة 2000 بالنسبة لمادة الحبوب. لكن عرف تحسنا في الفترة من 2004 إلى 2013 من 22.5% إلى 39.3% بالنسبة للحبوب والسبب هو التحسن البسيط الذي عرفه الإنتاج الوطني في هذه الفترة لهذه المادة. بينما انخفض من جديد بين 2014 إلى 2016 فقد وصل الاكتفاء منه نسبة 18% فقط لهذا الموسم، وهذا بسبب تراجع الإنتاج المحلي ويعود ذلك للمواسم الزراعية التي عرفت تذبذبا في التساقط. بالنسبة للخضر والفواكه والبقوليات قد عرفت تحسنا في هذه الفترة بسبب تحسن الإنتاج الوطني بينما بالنسبة لمادتي السكر و الأرز فبقي الاكتفاء فيهما مرهون 100% بالسوق الدولية.

الجدول4: تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية الحيوانية (%)

	اللحوم جملة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	البيض	الحليب ومشتقاته
2004-2000	93.31	89.98	99.29	90.59	97.3	41.11
2005	80.55	70.31	100	88.43	99.67	40.86
2007	83.47	76.31	100	91.13	99.45	41.08
2009	88.13	81.35	100	83.53	99.74	46.5
2011	90.5	81.11	99.86	77.47	99.80	96.62
2013	93.1	83.1	100	81.7	99.9	63
2014	90.5	85.5	100.6	74.8	99.8	78
2015	92.4	88.4	100.5	77.1	99.7	82.2
2016	92.7	89	100.3	77	99.6	80.6

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 26 الى 37 من اصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نستنتج من المعطيات تحسنا محتشما للاكتفاء أو لتغطية الاستهلاك المحلي من الانتاج المحلي للمنتجات الحيوانية عدا الحليب. المنتجات السمكية عرفت انخفاضا مهما في السنوات الأخيرة.

2.تطور نصيب الفرد من الانتاج الغذائي: نوضح نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من خلال إحصائيات الشكل التالي

الشكل5: تطور نصيب الفرد من الانتاج الغذائي بالدولار الثابت (متوسط لكل ثلاث سنوات)

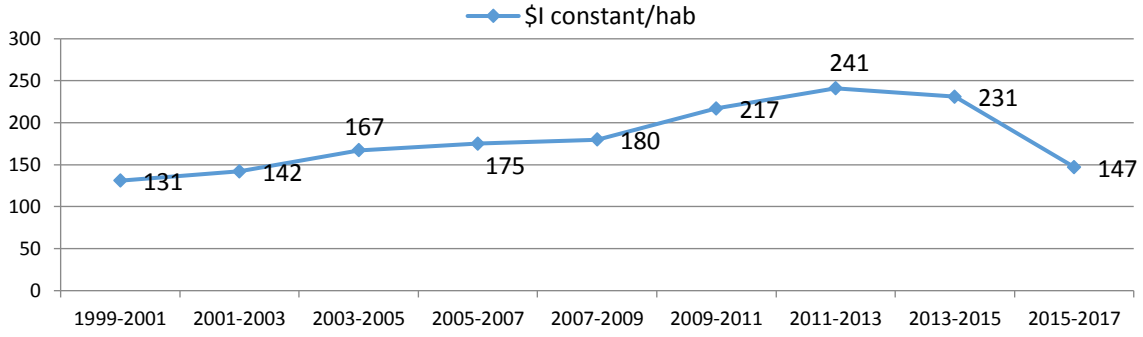

المصدر: http://www.fao.org/faostat/fr/#country/4

لقد عرف نصيب الفرد من الانتاج الغذائي تحسنا من الثلاثي 2001/1999 الى الثلاثي 2009/2007 بنسبة 37.4%، كما سجلت كذلك الفترة بين 2009 و 2013 تحسنا بمعدل 33.8% وهي مرحلة دخول سياسة التجديد الفلاحي حيز التطبيق. وعاد هذا المؤشر للتراجع بعد 2014 بسبب تراجع الإنتاج واللجوء للاستيراد لتغطية هذا العجز.

الشكل6: تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة الكلية في الجزائر

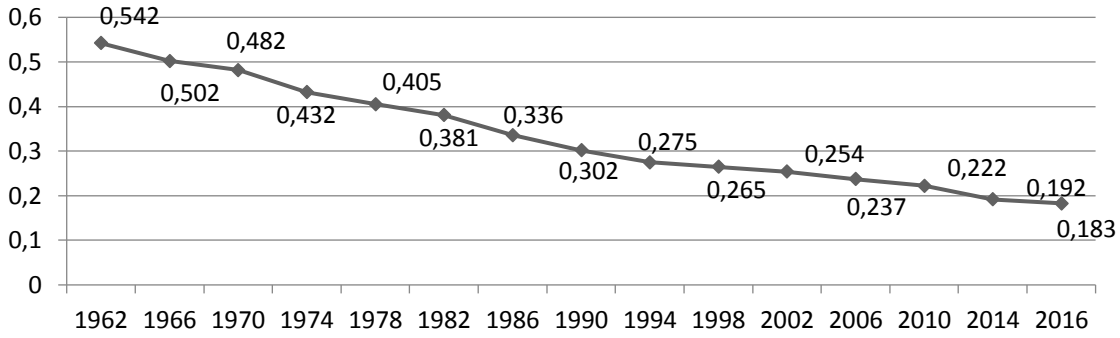

المصدر: https://donnees.banquemondiale.org/

يتراجع نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة سنويا طردا مع تزايد التعداد السكاني والذي لم يقابله ارتفاع في المساحات الزراعية ، فقد انخفض من 0.542 هكتار/للفرد سنة 1962 الى 0.183 هكتار/للفرد سنة 2016 و هي تعد ضعيفة جدا اذا ما قورنت بنصيب الفرد التونسي من المساحة المزروعة المقدرة بحوالي 0.51 هكتار/للفرد.

ثانيا: الواقع التغذوي في الجزائر: يختلف الواقع الغذائي عن التغذوي علميا في كون الأول يهتم بكمية الغذاء التي يتحصل عليها الفرد دون الأخذ بعين الاعتبار نوعه بينما الثاني يهتم بكمية ونوعية المغذيات التي يحصل عليها الفرد في غذائه اليومي والتي يجب أن تكون متوازنة لتضمن له نموا وطاقة وصيانة كاملة لعضويته. والمغذيات تتمثل في الطاقوية (الدسم والسكريات) ومغذيات البناء (البروتينات)

1.تطور البروتينات في غذاء الجزائريين: كمية البروتين التي يتحصل عليها الجزائريين مصدرها نباتي أكثر من الحيواني و هذا لارتفاع أسعار اللحوم وخاصة الحمراء منها.

الشكل7: تطور كمية البروتين في غذاء الجزائريين(متوسط لكل 3 سنوات) بالغرام/للفرد/اليوم

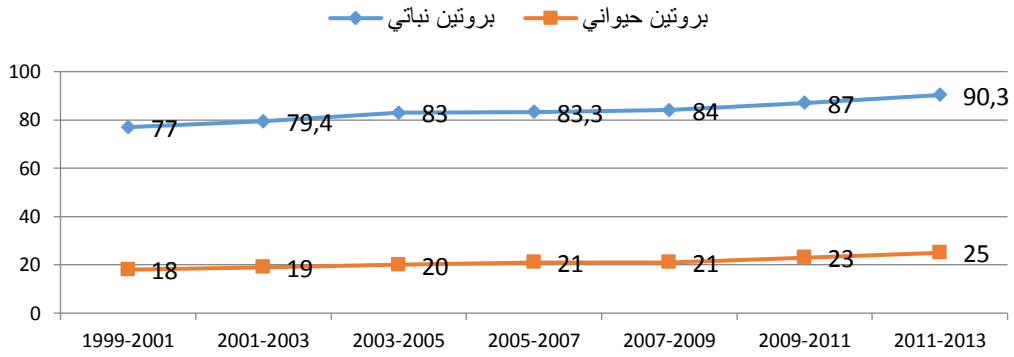

المصدر: احصائيات FAO

يتبين من الشكل أن هناك ارتفاع نسبي لكميات البروتين في غذاء الجزائريين بالنسبة للبروتين النباتي والحيواني خاصة ابتداءا من سنة 2009 هي سنة دخول سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيز التطبيق. علما أن البروتين الحيواني مصدره اللحوم بأشكالها والبروتين النباتي مصدره البقوليات والفواكه الجافة و البذور والحبوب ...

2. **تطور متوسط نسبة الاكتفاء الطاقوي الغذائي**: هي نسبة تغطية الحاجة الى تغذية الطاقة و التي مصدرها الأساسي السكريات البسيطة والمركبة والدهون والزيوت.

الشكل8: تطور متوسط نسبة الاكتفاء الطاقوي الغذائي

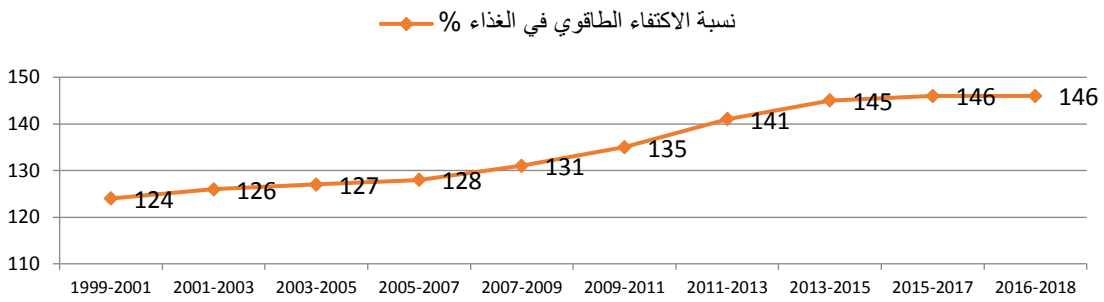

المصدر: معطيات FAOSTAT

تبين معطيات الشكل تحسن مستمر لنسبة الاكتفاء من الطاقة في غذاء الجزائريين خاصة من 2009/2007 الى الثلاثي 2018/2016 حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء من 131% الى 146%.

3. التغير في الوفرة الغذائية: تمثل قيمة التغير في الحريرات المتاحة، يوضح المنحنى تطورها في المرحلة بعد سنة 2000

الشكل9: التغير في الوفرة الغذائية للفرد (كيلو حريرة/للفرد/اليوم)

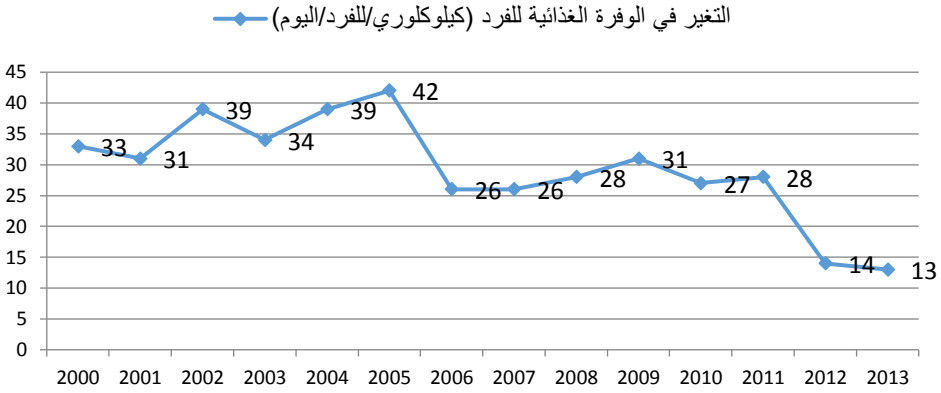

المصدر: معطيات FAOSTAT

تبين المعطيات من الشكل تحسن في الوفرة من الحريرات من سنة 2000 إلى 2005 حيث عرفت تحسنا من 33 كيلوكلوري للفرد إلى 42 كيلوكلوري على التوالي، لكن التطور أصبح متناقصا في الفترة من 2005 إلى 2013 ليصل إلى 13 كيلوكلوري فقط وهذا يعود للزيادة السكانية بالدرجة الأولى و ارتفاع الأسعار الاستهلاكية.

مناقشة نتائج الدراسة: نجيب على الأسئلة المطروحة كالآتي

1. التمويل الزراعي يعتمد بصورة كبيرة على التمويل الغير رسمي والسبب هو عزوف الفلاحين عن التعامل مع البنوك خاصة المستثمرات الصغيرة و التي عددها في تزايد مستمر رغم الأشكال التي استحدثها الدولة للتمويل البنكي بينما تخصص الدولة ميزانية محددة للتمويل الزراعية لم تتجاوز نسبتها في الميزانية الإجمالية لمخصصات الاستثمارات الكلية 18.7% (المخطط الخماسي 2010-2014). يخصص التمويل الموازني بنسبة كبيرة للتجهيز. أما الشكل الرابع من التمويل الزراعي فهو الاستثمار الأجنبي الزراعي وهو تجربة حديثة انطلقت سنة 2000 و لا تمثل سوى 0.23% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

2. تتلخص أهداف سياسة التمويل الزراعي في البرامج الثلاث ضمن السياسات الزراعية المنتهجة (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي) في الأهداف التالية:

- تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات الزراعية المستغلة واستصلاح الأراضي ومحاربة التصحر وتطوير المدخلات. التقييم من خلال مساهمة القيمة المضافة المحققة من الزراعة في الناتج المحلي الخام ومن مساهمة الزراعة في المبادلات التجارية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي. التقييم من خلال معدل الاكتفاء الذاتي
- توفير وإتاحة الغذاء المتوازن كما ونوعا للمجتمع، يمكن تقييم هذا الهدف من خلال الأمن الغذائي والتغذوي
- خلق مناصب التشغيل الدائمة وتحسين المستوى المعيشي في الأرياف

3. الأهداف الإستراتيجية لتمويل برامج التنمية الزراعية والريفية المتمثلة في PNDA, PNDRA, PRARD (PRARD: برنامج التجديد الفلاحي والريفي المستدام) لم تتمكن الدولة من تحقيقهم بالمستوى المطلوب:

- بالنسبة لتحسين مستوى الإنتاج : لقد حقق مؤشر مساهمة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الخام تحسنا منذ سنة 2014 فقط حيث بلغ 12.27% سنة 2017 بعد أن كان 8.7% سنة 2000 و يعود هذا التحسن بصورة كبيرة لتراجع مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام ما ترك مكانا لمساهمة الزراعة و كذلك للتحسن المسجل في الإنتاج الوطني لأهم السلع الزراعية كما يوضح الجدول

الجدول5: تطور الانتاج الوطني للمنتجات الزراعية بين 1995 /1999 الى 2011/2015 (1000طن)

	1999/1995	2015/2011	معدل النمو في الإنتاج %
الحبوب	2590.04	4196.602	62
البقوليات	44.338	88.008	98
الخضر الطازجة	2113.45	11321.378	436
الحمضيات	432.65	1202.48	178
الحليب(1000لتر)	1583500	3700000	134

المصدر: O.Bessaoud (2019), Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, CIHEAM-IAM, Montpellier.

رغم تحسن الإنتاج الوطني لكن مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الوطني عرف تراجعا من 241 في الفترة 2013/2011 إلى 147 في الفترة 2017/2015 وهذا بسبب التزايد السكاني.

- لم تحقق سياسة التمويل الزراعي في الفترة 2000-2018 تحسنا في معدلات الاكتفاء الذاتي من الطلب على الغذاء. قلم يتم تسجيل تحسن ملحوظ إلا بالنسبة للحبوب والبقوليات سنة 2009 ولكن يبقى هذا التحسن بعيدا عن المستوى المرغوب بما أن الاكتفاء الذاتي من الحبوب والبقوليات لم يتجاوز 39%.

- بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي اللذان وضعتهم الدولة في أولويات برنامج التجديد الفلاحي والريفي والبرامج الأخرى، ومع أن الجزائر حققت مرتبة عالمية مشرفة الى حد ما بالنسبة لمؤشر الجوع سنة 2016 حيث أخذت المرتبة 22 من 113 دولة و قد تجاوزت المغرب (المرتبة 28) ومصر(المرتبة 45).[18] لكن على مستوى الأمن التغذوي فيعرف غذاء الجزائري اختلال حيث ارتفع استهلاك السكر الى 30 كلغ/للفرد/السنة سنة 2016 في الجزائر مقابل 18 إلى 20كلغ/للفرد/السنة عالميا[19]، بينما استهلاك الأسماك ارتفع في الجزائر إلى 4.5 كلغ/للفرد/السنة مقابل 40 الى 60 كيلوغرام/للفرد/السنة عالميا (60كلغ/للفرد في الدول الآسياوية) [20] وهذا ما يبرر ارتفاع مؤشر الاكتفاء الطاقوي الغذائي وعدم تحسن مستوى البروتين في غذاء الجزائريين.

4. هدفت كذلك سياسة التمويل الزراعي الى الرفع من مستوى التشغيل في القطاع و قد استطاعت استحداث مايفوق 2 مليون منصب شغل بين سنتي 2000 و 2012 حسب المعطيات المشار اليها حيث يمكن مقارنتها بالتغير في معدلات البطالة على المستوى الوطني حسب الجدول والتي تبين تراجعا في البطالة على المستوى الوطني الذي ساهمت فيه الزراعة فالتشغيل الزراعي ارتفع ثلاث مرات بين سنتي 2000 و 2012 حيث ارتفع من 872.88 ألف منصب سنة 2000 الى 2442.6 ألف منصب سنة 2012.

الجدول6: تطور نسبة البطالين من المجتمع النشيط في الجزائر للفترة (2017-2000)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2017
معدل البطالة من المجتمع النشيط %	29.77	25.9	17.65	12.27	11.33	9.96	10.97	10.2	10.2	13.57

المصدر: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=DZ

يرتبط أداء القطاع الزراعي بسياسة التمويل التي تعرف تهميشا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لا تتعدى حصة الزراعة في استثمارات الدولة من تسيير و تجهيز 1% من الاستثمارات مقابل 62% للصناعة و5% للسياحة في الفترة 2000-2012)[21]. يعتبر التمويل الغير رسمي هو المصدر الرئيسي للاستثمار الزراعي في الجزائر وهذا بسبب تدني استهلاك القروض البنكية المتاحة من طرف الدولة والتي لا يستفيد منها صغار الفلاحين كما تعرف انخفاضا في استهلاكها حيث نسبة استهلاك القروض الممنوحة من سنة 2010 الى 2018 لم تتعدى 74.62% فقط (777.08 مليار دينار تم استهلاكها من أصل 1041.28 مليار دينار)[22].

الخاتمة:

لقد حققت سياسة التمويل الزراعي تحسنا بسيطا لبعض مؤشرات الأداء في للقطاع الزراعي في الجزائر وضعيفا بالنسبة لمؤشرات أخرى، بالتالي اننا نؤكد صحة الفرضية المطروحة سابقا لكن ليس تهميش القطاع الزراعي من ناحية التمويل هو السبب وراء ضعف الأداء و انما جدوى هذا التمويل وآليات تسيير هذا التمويل هو الحلقة الضعيفة أكثر من كونه ضعيفا أو مجحفا لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. ان قلة البنوك المتخصصة التي تقترب من الفلاحين وخاصة صغار الفلاحين جعل هناك انكماش في استهلاك القروض وعزوف صغار الفلاحين عن التعامل مع البنوك فلا يمكن الاعتماد على التمويل الموازني فقط للنهوض بالقطاع. حيث رغم الارتفاع المحقق في الإنتاج الوطني في معظم المنتجات الزراعية خاصة الخضر والبقوليات والحليب والحمضيات لكن لم تتحسن معدلات الاكتفاء الذاتي ولا مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي ولا الصادرات الزراعية الغذائية وهذا يبين ضعف في حلقة التصنيع والتخزين والتبريد والتسويق التي تستوعب الانتاج من المستثمرة الزراعية الى المستهلك المحلي والى الأسواق الدولية.

التوصيات:

التوصيات التي نوصي بها من خلال بحثنا هي:

- تطوير المنظومة المصرفية و تطوير الاستثمار الزراعي البنكي أكثر وتقريب البنوك من الفلاح عن طريق الارشاد الفلاحي والتوعية والتحسيس وخاصة بتيسير المعاملات البنكية.
- توجيه التمويل نحو ترقية الخدمات الفلاحية وتطوير فروع الصناعة الغذائية والتبريد والتخزين والتسويق بصورة تدفع الفلاح للرفع من الانتاج والتصدير.
- دعم الانتاج الزراعي خاصة بالنسبة للسلع الأكثر استهلاكا كالحبوب و اللحوم الحمراء و الأسماك و الحليب
- رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لترشيد الاستهلاك نحو المنتج الوطني وتدنية استهلاك المنتج المستورد خاصة مادة السكر و الزيوت.

الهوامش

[1] A.Daoudi, les leçons du fonctionnement du financement agricole en Algérie, in Grain de sel, n° 72, Janvier-juin 2016, P20.

[2] غردي محمد(2012)، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ، ص96.

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون المالية لسنة 1995 الصادرة في ديسمبر 1994.

[4] O. Bessaoud, coordination avec J.P Pellisier,et al, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, PAM (projet d'appui à l'initiative ENPARD Mediterranee, janvier 2019.

[5]نفس المرجع

[6] Boulkeddid Tahar, op cit, P 164

[7] عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم للنقد و المال، مقال في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جوان 2006، ص-ص 299-338

[8] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم و تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر 2016، ص191

[9] http://www.filaha.net/financement.php#domaine consulté le 11/09/2019 à 14h

[10] زاوي بومدين، مصدر سبق ذكره

[11] Ali Daoudi, les leçons du fonctionnement du financement informel en Algérie, Grain de sel N° 72, Janvier – juin 2016.

[12]نفس المرجع

[13] www.andi.dz bilan des déclarations d'investissements (2002-2017), consulté 11/09/2019 à 22h.

14 : SAN, analyse de l'état de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie CREAD, mars 2018

15: نفس المرجع.

16 : MADR. (2012). Le renouveau agricole et rural en marche, Revue et perspectives.

17: فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الثانية 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 272

18 : Omar Bessaoud, op cit

19 : même source.

20 : El Watan, https://www.elwatan.com/edition/actualite/le-taux-de-consommation-du-poisson-reste-faible-en-algerie-22-02-2018, consulté 11-02-2020 à 10h.

21 : http://www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements

2 2: Omar Bessaoud , PAM, 2018, op cit